اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

العدد ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٧هـ مارس ٢٠١٦م

- تيسير النحو: من هاجس الإحياء إلى مقتضيات التعليم التطبيقية

- إعادة تبويب أبواب النحو على ضوء معاني الكلام

- المعاجم اللسانية العربية وأسس الصناعة المعجمية - قراءة وصفية تحليلية في آليات التصنيف

- التصور الاستعاري لبنية المسار في اللغة العربية

- الفونولوجيا المستقلّة القطع و نماذج من تطبيقاتها على العربيّة

- من إشكاليّات القدرة التواصليّة

- لغة النزاع في القضايا الدوليّة: دراسة لسانيّة تداوليّة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

لغة النزاع في القضايا الدوليّة:

دراسة لسانيّة تداوليّة

رسالة دكتوراه: إنجاز عبد المجيد محمد علي الغيلي
تقديم : أ.د. حاتم عبيد

تمثّل هذه الدراسة رسالة جامعيّة أشرف عليها الدكتور محمّد لطفي الزليطني، وأنجزها ونال بها شهادة الدكتوراه في اللّغة العربيّة وآدابها الباحث عبد المجيد محمد علي الغيلي، وناقشتها لجنة علميّة تركّبت-بالإضافة إلى الأستاذ المشرف- من الدكتور سعيد حسن بحيري، والدكتور رفيق بن حمودة، والدكتورة ذكرى القبيلي، والدكتور حاتم عبيد. وجرت المناقشة بقسم اللّغة العربيّة وآدابها (كلّية الآداب، جامعة الملك سعود). وكان ذلك يوم ٢٥/ ٠٧/ ١٤٣٦.

جاءت الرسالة في اثنتين وخمسين وثلاثمائة صفحة، واحتوت- فضلا عن المقدّمة والخاتمة العامّة وقائمة المراجع والملاحق- على فصول أربعة عرض الباحث في أوّلها الموسوم بـ«الفصل التمهيدي» الإطار النظريّ العامّ لدراسته، وحلّل في الفصول الثلاثة الأخرى خطاب النزاع من منظورات ثلاثة، نعني بذلك المنظور الإدراكيّ، والمنظور التواصليّ، والمنظور الحجاجيّ.

ينطلق الباحث في هذا العمل من حقيقة مفادها حاجة الإنسان إلى اللّغة أداةً يقضي بها مآربه، وبدونها لا يتسنّى له التواصل مع غيره، ومن خلالها يمكنه أن ينخرط في الحياة الاجتماعيّة، وفي ضروب شتّى من التفاعل مع الأفراد المحيطين به. ولا يعني اقتران اللّغة بالوظيفة التواصليّة أنّ التفاهم بين مستخدمي اللّغة حاصل دائما وأبدا، وأنّ السلام سائد في كلّ وقت وحين. كلاّ، فمثلما يدلّ التواصل على علاقة تفاهم، يمكن أن يكون مؤشّرا على وجود خلاف في الرؤى وتنازع حول مسألة من المسائل. واللّغة هنا وهناك أداة حاسمة إمّا في إحلال السلام، وإمّا في إشعال فتيل الحرب. وهذا ما عبّر عنه الباحث بقوله: «لغة النزاع بوصفها تواصلا تمثل وسيلة

(قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب , جامعة الملك سعود)

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

لنقل التهديدات وعرض المصالحة وتقديم العروض المقبولة وغير المقبولة وتأجيج الوضع المتوتر أو نزع فتيل الأزمة. التواصل هو إنشاء التفاهم بين الأطراف، بل تغيير الوضع بصورة غي مباشرة أو التأثير في نتائج النزاع الناشئ بسبب الأهداف المتناقضة. وإذا كان التواصل الجيد من شأنه تسهيل الوصول إلى الحل، فإنّ سوء التواصل يزيد من احتماليّة استمرار النزاع وتفاقمه» (ص:٢١).

أجل، للّغة دور مهمّ في تقريب وجهات النظر حين تختلف، وفي تجسير الفجوة بين مستعمليها عندما تكون هناك فجوة بينهم، وفي تحقيق قدر من الاتّفاق بدونه لا يكون سلم ولا تعايش. وإسهام اللّغة غير خاف في تعميق الخلاف حين ينشب، وفي تكريس النزاع عندما يظهر، وفي تصدّع العلاقات ساعة يخيّم عليها التوتّر، وفي الرفع من حدّة الصراع بين الخصوم والفرقاء. فمنطلق الباحث- إذن- تصوّر للّغة لا يراها مجرّد أداة يطوّعها المتكلّم لأغراضه، ويعبّر بها عن أفكاره بكلّ حياد وتجرّد. هيهات أن تكون اللّغة محايدة، وألاّ يكون لها يد في صناعة رؤانا وتشكيل تصوّراتنا وتحديد مواقفنا وتوجيه سلوكنا وردود أفعالنا. حقيقة لم يجد الباحث أحسن من النزول إلى ساحة الخطاب للتدليل عليها، لأنّ البقاء في حدود اللّغة المجرّدة والتحرّك داخل العلاقات النظاميّة بين مكوّنات الجملة، قد لا يكشف لنا مثل تلك الأبعاد الخفيّة التي تُظهر لنا اللّغة فضاءً تتشكّل فيه وبه هويّة المتكلّم، وتتراءى من خلاله صور شتّى لأطراف التفاعل، وتنعقد صلبه علاقات السلم وعلاقات الحرب.

نعم، لقد أحسن الباحث صنعا حين خرج من ضيق اللّغة إلى أوساع الخطاب، واختار أن يدرس نوعا من الخطاب يعرف بـ«خطاب النزاع الدوليّ». وهو خطاب يهيمن عليه الصراع، وتكون أطراف النزاع فيه دولاً ومؤسّسات دوليّة، ويكون التنازع بين تلك الأطراف حول قضايا وأحداث دوليّة تدور حسب الباحث في فلك التجارة والسياسة والحضارة استنادا إلى العيّنات التي اصطفاها والتي اشتملت على ٤٢٧ خطابا أُنتج معظمها بين عامي ٢٠١١-٢٠١٢م.

فمن الخطابات التي درسها الباحث، تلك التي كان مدار النزاع فيها بين الحكومتين التركيّة والمصريّة الحاليّة على شرعيّة النظام الذي أطاح بالرئيس مرسي على أثر ما حدث في مصر في ٣ يوليو ٢٠١٣. ومنها ثلاثة وعشرون خطابا جرى التنازع فيها بين حكومتي الصين وحكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وكان موضوع النزاع

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

ناشطا سياسيّا صينيّا يُدعى شين غوانغشينغ احتمى بالسفارة الأمريكيّة في بيكين وظلّ مختفيا فيها، تطلبه الصين من السفارة وترفض السلطات الأمريكيّة تسليمه. ومن العيّنات أيضا تسعة وستّون خطابا كان النزاع فيها بين طرفين أساسيّين هما الحكومة اليمنية والحكومة الإيرانية، فضلا عن أطراف أخرى تدخّلت وأمست هي أيضا طرفا في النزاع، شأن الطرف الخليجيّ والطرف الأمريكيّ.

وإذا كانت السياسة والاختلاف في شؤونها بين الدول والمؤسّسات سبب النزاع في هذه الأمثلة، فهناك نزاعات ذات صبغة اقتصاديّة، كالنزاع الذي تتّهم فيه الحكومة اليمنيّة شركة موانئ دبي «بالتقصير في إدارة الميناء والإخلال بالتزاماتها». وهناك أيضا نزاعات تغذّيها عوامل ثقافيّة ودينيّة، من قبيل تلك الخطابات التي كان مبعثها الفلم الذي أنتجه ونشره في اليوتيوب نكولا باسيلي، وهو مواطن أمريكي من أصل مصريّ، وكان ذلك في أوّل سبتمبر ٢٠١٢، وكان من نتائج نشر هذا الفلم اندلاع مظاهرات عنيفة في العالم المسلم أدّت إلى مقتل دبلوماسيّين أمريكيّين في ما يعرف بأحداث بنغازي.

وقد وجد الباحث نفسه أمام بحوث غربيّة غزيرة ومتنوّعة تتّجه في دراسة النزاع اتّجاهات أربعة يُعنى أوّلها بالنزاع كيف ينشأ وكيف يتطوّر. ويهتمّ ثانيها بما يعتمده أطراف النزاع أو من يضطلعون فيه بدور الوساطة من استراتيجيّات في التواصل، بقدر اهتمامه بالعوامل السياقيّة التي تؤثّر في تلك الاستراتيجيّات، كالدور الاجتماعي للمتكلّم. ويبحث ثالثها في الأساليب التي تُعتمد في التعامل مع النزاع وفي كيفيّة تسويته والتي من بينها المنافسة والتعاون والتهدئة والتجنّب والتشارك. أمّا الاتّجاه الرابع، فنظر في النزاع من جهة مضامينه الاجتماعيّة والثقافيّة وما تبطنه تلك المضامين من رؤى وتصوّرات.

وليست المناهج في دراسة النزاع على قلب واحد. «فهناك عديد النظريّات التي تعنى بتحليل النزاع، وأخرى تعنى بإدارته، كنظريّات المباريات والتصعيد والردع والاحتواء، وأخرى تعنى بحلّه، كنظريّات التفاوض والتحكيم أو نظريّة توازن القوى» (ص: ٢٢). واختلاف المناهج في دراسة النزاع يظهر أيضا في مدى تعويلها على اللّغة مدخلا إلى تحليل النزاع. فهناك مناهج غير لسانيّة بعضها يفسّر النزاع ويردّه إلى العلاقات الاجتماعيّة والصراعات الطبقيّة وإلى ما يعرف تحديدا بعلاقات

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

السلطة. وعدد آخر منها يرى أنّ تدافع حاجات الجماعات الاجتماعيّة والنفسيّة هي العامل الأساسيّ الذي يدفع الناس إلى النزاع. ويبقى هاجس أصحاب هذه المناهج غير اللّسانيّة «المساعدة على فهم الأسباب المختلفة للنزاع وديناميّات تطوّره وتصعيده أو انهياره، وكيف تتمّ معالجته وحلّه» (ص: ٢٢).

وظهور مصطلح «لسانيّات النزاع» في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، مؤشّر على ظهور اتّجاه لسانيّ عامّ في دراسة النزاع. وهو اتجاه سيتفرّع بعد ذلك إلى عدد من المناهج، أو قلْ إلى منظورات يتناول اللّسانيّون من خلالها النزاع، شأن منظور اللّسانيات الاجتماعية، ومنظور اللّسانيّات التواصليّة، ومنظور اللّسانيّات الإتنوغرافيّة، ومنظور اللّسانيّات الإدراكيّة (ص ص: ٢٨-٤٣).

ولم ينته عرض الباحث هذه المناهج اللّسانية إلى تفضيل أحدها على الآخر، ومن ثمّ إلى تبنّي منهج وإقصاء المناهج الأخرى؛ بل استند الإطار التحليليّ الذي ضبطه الباحث واختار أن يتحرّك فيه على امتداد الفصول الثلاثة التي درس فيها لغة النزاع، إلى ثلاثة منظورات يكشف كلّ واحد منها بعدا مهمّا من النزاع. وهذه المنظورات هي المنظور الإدراكيّ والمنظور التواصليّ والمنظور الحجاجيّ. وراء ذلك تصوّر يتبنّاه الباحث ولا يفتأ يذكّر به، وهو التصوّر الذي يرى أن اللّغة تضطلع بوظائف ثلاث كبرى: تمثيليّة وتواصليّة وتأثيريّة.

واضح إذن أنّ اللّغة وفق المنظور الأوّل الذي خصّه الباحث بالفصل الثاني من الرسالة سبيل المتكلّم إلى تمثيل ذاته وتمثيل العالم المحيط به. ولغة النزاع إن تدبّرتها من هذا المنظور لا تشذّ عن هذه القاعدة. ففي كلّ نزاع قضيّة، أو قلْ حدثا يدركه كلّ طرف من أطراف النزاع على طريقته. وتكون اللّغة هي الأداة التي يمثّل بها المتنازعون ذلك الحدث في مختلف مكوّناته ولوازمه التي من أبرزها الفاعل القائم بالحدث، وإطاره المرجعيّ، والإطار السرديّ المتعلّق بسيرورته، والإطار الظرفيّ الذي يكتنفه. فتمثيل الأحداث التي تدور عليها النزاعات أشبه بعمليّة التأطير التي يخضع لها الحدث عندما يُقدّم لنا من زاوية نظر معيّنة لا يريد أصحابها أن ننظر في القضايا التي يبسطونها والأحداث التي يروونها إلاّ من خلالها.

والحقّ أنّ تفكيك الباحث الحدث في خطاب النزاع إلى تلك المكوّنات المذكورة مكّنه من الكشف عن ضروب من التأطير والتوجيه مختلفة بدون استحضارها لا

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

نستطيع أن نفهم جانبا مهمّا ولطيفا في آن معا من خطاب النزاع، يتعلّق بالأساس بتلك المعاني والقيم التي يشحن بها أطراف النزاع مكوّنات الحدث. نعم، لقد استطاع الباحث- وهو يتعقّب الطرائق التي يعتمدها منتجو خطابات النزاع في تمثيل الحدث واستحضاره- أن يكشف عن جملة من الاستراتيجيّات تبرز لنا كيف يسعى كلّ طرف إلى التقاط صورة للحدث من الزاوية التي تخدم غرضه وتظهره صاحب حقّ في القضيّة المتنازع عليها.

من هذا المنطلق، وجد الباحث «خطابات النزاع حقلا خصبا لدراسة تمثيل الذات والآخر بوصفهما فاعلين اجتماعيين» (ص: ١٤٦). وكانت النتائج التي أسلم إليها تحليله إطار الفاعلين في خطاب النزاع مجموعة من الاستراتيجيّات يستخدمها أطراف النزاع عندما يتعلّق الأمر بتمثيل الذات والآخر، وتكون الغاية منها وضع الذات في إطار جذّاب يُظهرها فاعلا يمتلك القدرة على الفعل، ويتحمّل المسؤولية عند القيام به، ويُصيب في الأفعال التي ينجزها، لأنّ له الحقّ والشرعية فيها، ولأنّ غايته من تلك الأفعال تحقيق النفع العامّ والمصلحة الجماعيّة. أمّا الآخر، فترسم له صورة سلبيّة قاتمة يتجرّد فيها من تلك القيم الإيجابيّة التي استحوذت عليها الذات، ليلقى به في دائرة الشرّ والجهل والعمى.

وللأحداث التي يدور عليها النزاع خلفيّات ومرجعيّات تتمثّل في القيم الكامنة وراء الفعل والدوافع المؤدّية إليه والأهداف المرجوّة منه والآمال المعلّقة عليه. وحسنا فعل الباحث حين انتبه إلى أنّ استحضار هذه الأبعاد المتعلّقة بالحدث مهمّ في تحليل خطاب النزاع، وأنّ دراسة تمثيل مراجع الحدث في خطاب النزاع تكمّل دراسة تمثيل الذات القائمة به، وتسهم في بيان ملامح صورة الفاعل. فتمثيل الذات يُظهر لنا من الصورة الواجهةَ الجذّابةَ. أمّا تمثيل مراجع الحدث، فيطلعنا على ما يوجد في خلفيّة الصورة وما يقبع وراءها من قيم ودوافع تترجم عنها استعارات مفهوميّة بيّن الباحث كيف أنّها أطّرت خطاب القذّافي الشهير في الساحة الخضراء بطرابلس، ووجّهت فهمه للحراك الشعبيّ، وعكست لنا الطريقة التي كان يتمثّل بها كلاّ من ذاته (استعارة الذات: أنا ليبيا. وليبيا مجد العالم) والجزء الذي تحرّك من شعبه (استعارة الآخر: من أنتم؟) والمجتمع الدوليّ مِن حوله (استعارة الطرف الثالث: المجتمع الدوليّ شخص شرّير). وقد انتهى الباحث بعد تقليب النظر في

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

هذا الخطاب إلى أنّ «الأطر الاستعاريّة في خطاب القذّافي أطر حادّة، تضع حدودا واضحة بينه وبين الآخرين، فيها تعالٍ مطلق للذات، واحتقار مطلق للآخر. وهذا الخطاب لا يمكن أن يبني الثقة، أو يردم الهوّة؛ بل إنّه يوسّع الفجوة، ويباعد المسافة بين المتنازعين. ولعلّ مردّ ذلك أنّه لم يستسغ أن ينظر إلى المعارضة كطرف نزاع، وإنّما نظر لهم كمتمرّدين على شرعيّته، ومن ثمّ اعتبر أنّ اعترافه بمطالبهم يعني أنّه يعترف بتمرّدهم، وأنّه يقوّض سلطته» (ص: ٨٦).

وممّا يدخل في تمثيل الحدث، الإطار السردي الذي يوضع فيه والذي يكشف لنا عن اختلاف الرؤى وتباينها تجاه ما يحدث وحول الكيفيّة التي يُدير بها كلّ طرف النزاع والحلول التي يقترحها. وقد دلّل الباحث على هذه الحقيقة أحسن تدليل عندما تناول بالتحليل الخطابات الدائرة على مقتل الدبلوماسيّين الأمريكيّين في ما يُعرف بأحداث بنغازي، نعني بذلك الخطاب الأمريكيّ ممثّلا في خطاب وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة وخطاب الرئيس الأمريكيّ من جهة، والخطابات الصادرة عن جهات إسلاميّة متعدّدة، شأن البيانات التي صدرت عن كلّ من الاتّحاد العالميّ لعلماء المسلمين، وهيئة كبار العلماء، ومنظّمة التعاون الإسلاميّ من جهة أخرى.

نعم، لقد استطاع الباحث- وهو يتناول هذه الخطابات بالتحليل- أن يكشف عن جانب مهمّ في خطاب النزاع يتعلّق بما يترتّب على الطريقة التي يُروى بها الحدث والسياق الذي يوضع فيه من اختلاف في المفاهيم والأولويّات والمواقف. ففرق كبير بين أن يكون الحدث الرئيسيّ الذي يدور عليه السرد هو الاعتداء على أمريكا، وأن يضع الخطاب الأمريكيّ هذا الحدث في سياق معيّن، وأن يجعله بسبب من أحداث إرهابيّة أخرى كالحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١، فرق كبير بين أن يسير الخطّ السرديّ في هذا الاتّجاه، وأن يتّخذ البناء السرديّ للحدث شكلا آخر في البيانات الصادرة عن جهات إسلاميّة، على نحو تغدو فيه الإساءة إلى الإسلام هي المحور الذي ينتظم خيوط السرد، وهي نقطة الارتكاز في رواية ما جرى. وشتّان بين خطاب أمريكيّ يزخر بالصراع، ويفيض بالعواطف الإيجابية مثل الأمل، ويُشحن بالقيم شأن الرغبة في التغيير وتحقيق العدالة، ويستعير «سيناريو البطل الضحّية والمعتدي الشرّير الذي يقتل البطل، فيظلّ تحت المطاردة، حتّى يتمّ القبض عليه» (ص: ١٤٩)، أجل، شتّان بين هذا الخطاب الذي تقدّم فيه شخصية الدبلوماسيّ كريس ستيفنز نموذجا للبطل

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

الأمريكي الذي يضحّي بحياته من أجل الآخرين، وخطاب الجهات الإسلاميّة الذي خلا من «هذه الديناميّة في تصوير الشخصيّات»، وخيّمت عليه في المقابل العواطف السلبيّة وسكنه القلق والخوف.

ومن الطبيعيّ أن يُسلم هذا الاختلاف في تمثيل الأحداث وروايتها، إلى اختلاف في الإجراءات والحلول المقترحة، وأن تنتهي القصّة الأمريكيّة/ الخطاب الأمريكي هذه النهاية الواضحة المتمثّلة في «اللّجوء إلى القانون الدوليّ والوعد بملاحقة الجناة، حتّى يقبض عليهم ويسلّموا للعدالة» (ص:١٥١)، وأن تكون نهاية الخطاب الصادر عن جهات إسلاميّة عبارة عن مناشدات وتوصيات لا تسمن ولا تغني من جوع.

وقد كانت عيّنة الباحث- وهو يدرس التمثيل الإدراكيّ للمكان والزمان في خطاب النزاع- الخطابات التي صدرت عن الحكومة اليمنيّة من جهة، وعن شركة موانئ دبي من جهة أخرى، جرّاء الخلاف الذي نشأ بينهما بسبب الكيفية التي يُدار بها ميناء عدن. وكان من أهمّ النتائج التي خلص إليها التحليل ارتباط عمليّة التمثيل بجملة من القيم والمعاني شُحن بها ميناء عدن على النحو الذي يخدم دعوى كلّ طرف. نعم، لقد وجد الباحث في قرارة تلك الخطابات تمثُّلَيْن مختلفيْن أثّرا بوضوح في الطريقة التي استحضر بها كلّ طرف ميناء عدن، إن في علاقته بالإنسان أو بالزمان، أو من جهة وظائفه وفاعليّته. فعلى قدر ما هيمن على الخطاب اليمنيّ التمثّل الرمزي والتاريخيّ للميناء، عكس خطاب شركة موانئ دبي تمثّلا خلّص المكان من ربقة التاريخ، وأفرغه من تلك القيم الثقافيّة والرمزيّة، وشدّه إلى الحاضر بحبل متين، وقدّم في الحديث عنه الجانب النفعيّ والبعد الوظيفيّ التجاريّ، وصوّره على «أنّه مكان حيويّ يقوم بوظيفته. فهو ليس مريضا يعاني، وليس مشلولا مقعدا [مثلما صوّره الخطاب اليمنيّ]؛ بل هو مكان فاعل يمثّل رافدا للاقتصاد الوطنيّ، ويلبّي حاجيات التجّار» (ص: ١٥١).

من هذا المنظور الإدراكيّ تناول الباحث خطاب النزاع في الفصل الثاني. ومن منظور ثان تواصليّ درسه في الفصل الثالث منطلقا في ذلك من أنّ المتكلم إذا تكلّم، قلّما يكتفي بإبلاغ مخاطَبه مضمونا معرفيّا، وأنّ في الكلام- أيّ كلام كان- بعدا توجيهيّا يجعل تحقيق التصديق ودفع المخاطَب إلى الفعل من أهمّ الغايات التي يجري إليها الخطاب، وأنّ من باب أولى وأحرى أن تتّجه عناية محلّل الخطاب إلى الكشف

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

عن هذه الوظيفة التوجيهيّة الملازمة لكلّ فعل تواصليّ، والحاضرة حضورا بارزا في خطاب النزاع الذي «تتصارع فيه قصديّات الأطراف واستجاباتهم، وتتصاعد فيه الاستراتيجيّات الخطابيّة مع تصاعد مراحل النزاع» (ص:١٥٤).

وقد رأى الباحث من المفيد أن يتناول خطاب النزاع من وجهتي نظر المتكلّم والمتلقّي، لما يُتيحه ذلك من إمكان تقليب النظر في هذا الخطاب في سكونه وفي حركته. وقد استند في ذلك إلى مفهومين أساسيّين هما: مفهوم استراتيجيّات التوجيه كيف يتمّ التعبير عنها وما أهدافها، ومفهوم الصوت كيف يتلوّن ويشهد تصعيدا. وتمثّلت عيّنة التحليل المعتمدة في دراسة استراتيجيّات التوجيه في القرار (١٩٧٣) الذي اتّخذه مجلس الأمن في (١٧/ ٣/ ٢٠١١م)، وتضمّن فرض حظر جوّيّ على ليبيا. وكانت الوظيفة التوجيهيّة على رأس الوظائف التواصليّة التي نهض بها القرار وأسفر عنها التحليل، وتجسّدت في عدد من الأفعال اللّغوية التي يفرض المجلس من خلالها سلطته وهيمنته واختياراته، شأن الأفعال الإلزاميّة وأفعال التفويض وأفعال التكليف.

وكانت عيّنة التحليل المعتمدة في دراسة مستويات تصعيد الصوت بين طرفي النزاع متنوّعة تضمّنت خطابات لكلّ من النظام اللّيبيّ والمعارضة اللّيبيّة وأطراف دوليّة متعدّدة، مثل الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتّحاد الأوروبيّ وروسيا وتركيا. وكان من أبرز ما لاحظه الباحث- وهو يقارن حركة صعود الصوت وانخفاضه عند أطراف النزاع-تأخّر ظهور الصوت اللّغويّ عند المعارضة التي لم تعوّل في بادئ الأمر على اللّغة والخطاب، بل اختارت الفعل والحركة. فخرجت إلى الشارع في شكل مظاهرات سلميّة، ثمّ اعتمدت المقاومة المسلّحة. وما إن شرعت في إنتاج الخطاب في مرحلة متأخّرة نسبيّا، حتّى طفق صوتها اللّغوي يتصاعد، ليصبح قويّا مجلجلا يرفض الحوار مع السلطة، وينادي بتنحّي القذّافي عن السلطة حلاّ ليس بعده حلّ. أمّا صوت النظام، «فكان على العكس من ذلك. إذ بدأ قويّا، سواء على مستوى الصوت اللّغوي أو غير اللّغوي. ثمّ مرّ براحل متذبذبة. ولم يعكس خطّا أحاديّا، سواء في التصعيد أو التهدئة» (٢٤٢).

ولم يخل صوت الطرف الثالث من تصعيد مرّ في نظر الباحث بمراحل خمس. فقد بدأ صوت هذا الطرف خافتا. وكان خطابه ساعة خروج المظاهرات الاحتجاجيّة

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

الأولى في بنغازي، أقرب إلى خطاب المراقب الذي يعبّر عن قلقه تجاه ما يجري، ويدين العنف من غير أن يسمّي طرفا بعينه. وكان خطاب المحاسب هو الطور الثاني من الأطوار التي عرفها صوت الطرف الثالث. وهنا بدأ الخطاب يستخدم لغة المحاسبة والمعاقبة، ويحمّل أحد الأطراف مسؤوليّة الانتهاكات. ويمثّل خطاب المعاقب مرحلة مهمّة في تصعيد الصوت. ففيه تُتّخذ العقوبات ضدّ من اعتُبر معتديا على الشرعيّة الدوليّة. ومن أبرز سماته استخدام لغة التهديد استخداما صريحا. وتلي هذه المرحلة من التصعيد مرحلة رابعة تُعرف بخطاب المحارب. وهي تبدأ بـ «دقّ الطبول»، وتنتهي بإعلان الحرب. أمّا المرحلة الخامسة والأخيرة، فيمثّلها خطاب المنتصر الذي يظهر فيه الطرف الثالث في مظهر المغرور والمنقذ والناجح.

وعلى الرغم من إشارة الباحث إلى أنّ «الحجاج في حقيقته وظيفة من وظائف التواصل، حيث يهدف المرسل إلى إقناع المخاطب برسالة ما» (ص:٢٤٦)، فقد آثر أن يفرده بفصل يتناول فيه خطاب النزاع من منظور حجاجيّ، بعد أن تناوله في الفصلين الثاني والثالث من منظور إدراكيّ وآخر تواصليّ. والحجاج- وفق التصوّر الذي عرضه الباحث- فعل لغويّ يهدف إلى إقناع المخاطب برسالة ما، وفعل سلطوي غايته التأثير في هذا المخاطب. أمّا مكوّنات الحجاج، فعناصر داخليّة تتمثّل في ما يُعرف بالحجج والنتائج والمواضع يأتي بها المحاجج في ترتيب معيّن بعد أن يجعل بعضها بسبب من بعض، وعناصر خارجية، ألا وهي القيمة الحجاجيّة التي تمثّل الإطار المرجعيّ الذي يحدّد مسارات الحجاج، والقالب الحجاجيّ الذي يُعدّ الإطار الشكليّ والتعبيريّ للحجاج، كأن يختار المحاجج قالب السرد أو قالب الحوار وأن يستعمل صيغا تعبيريّة معيّنة، والاستراتيجيات الحجاجيّة التي يستند إليها المحاجج في خطابه والتي تهدف بالأساس إلى إضفاء الشرعيّة على المواقف والآراء التي يرغب فيها المرسل من جهة، وإلى نزع الشرعيّة عن تلك التي لا يتبنّاها ولا يرغب فيها من جهة أخرى.

وقد تنوّعت خطابات النزاع التي درس الباحث فيها الحجاج في ضوء هذه المداخل النظريّة. وكان التمشّي في دراسة تلك العيّنات يقوم على الكشف عن القيم الحجاجيّة الكامنة في كلّ من خطاب طرفي النزاع وخطاب الطرف الثالث، وعن الكيفيّة التي تمّ بها الربط بين العناصر الحجاجيّة ونوع العلاقات الحجاجيّة القائمة

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

بينها، وعن قوالب الحجاج وصيغه وتعابيره، وعن الاستراتيجيّات الحجاجيّة التي كان من أبرزها التسويغ بالسلطان، والتسويغ المنفعيّ، والتسويغ الأخلاقيّ، والتسويغ العاطفيّ.

والحواريّة بعد مهمّ لم يشأ الباحث إلا أن يتوقّف عنده في دراسة الحجاج في خطاب النزاع الذي لا يخرج بدوره عن القاعدة التي تقول بأنّ في الخطاب- مهما كان نوعه- متكلّما وسامعا تختلف درجات حضورهما ووجوه تفاعلهما، ويكون لأحدهما في الخطاب الحجاجيّ وظيفة مَن يعرض قضيّة (المتكلّم) وللثاني دور من يعترض على تلك القضيّة (السامع). نعم، دراسة البعد الحواري في خطاب النزاع مفيدة، لأنّها تكشف لنا عن مدى نزوع هذا الخطاب إمّا إلى تعميق الخلاف بين طرفي النزاع، وإمّا إلى تجسير الفجوة بينهما والسعي إلى بناء أرضيّة مشتركة تجمعهما. فعلى قدر ما تقوى الحواريّة في خطاب النزاع، يكون ذلك مؤشّرا على الانفتاح على الآخر والاستعداد لقبوله والاعتراف به ومحاولة إيجاد حلّ يُنهي الخلاف معه.

وقد اقترح الباحث لتحليل البعد الحواريّ في خطاب النزاع سلّما يحتوي على ستّ درجات تغيب الحوارية في الثلاث الأولى منها الواقعة أسفل السلّم (الإنكار والتجاهل والمقاومة)، وتظهر في الدرجات الثلاث الأخرى الموجودة في النصف الأعلى من السلّم في نسق تصاعديّ أدناه الانفتاح ووسطه التفاعل وأقصاه التبنّي. و«تمثّل هذه المستويات إطارا تحليليّا لحضور صوت الآخر في الخطاب، كما أنّه يمكن تطبيقها أيضا على التفاعل مع أفكار الآخرين، والتدرّج في التعامل معها من إنكار لوجود فكرة ما إلى تبنّيها» (ص: ٣٠٦).

ودراسة كلّ من الاقتباسات أو التناصّ على وجه أعمّ والمسلّمات في خطاب النزاع، مؤشّر آخر اعتمده الباحث في الاستدلال على مدى ضعف البعد الحواريّ أو قوّته، وعلى نوع الحوار الذي يعقده المتكلّم مع الأصوات التي يستحضرها، أهو حوار اتّفاق أم حوار اختلاف؟ وممّا يساعد على معرفة مثل هذه الأمور الانتباه إلى الكيفيّة التي يجري بها الاقتباس، وإلى الطرق التي يتمّ بها تأطير الصوت المقتبَس في خطاب النزاع، وإلى معرفة الغايات من وراء استحضاره. وقد دلّل الباحث على أهمّية هذه المداخل والأدوات في الكشف عن البعد الحواريّ في خطاب النزاع، بدراسة عيّنة تمثّلت في النزاع الذي نشب بين الحكومتين التركيّة والمصريّة بشأن ما حدث

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

في الثالث من يونيو ٢٠١٣. وقد وجدنا الباحث ينتهي في آخر التحليل إلى تنزيل الخطاب التركيّ في درجة الإنكار من السلّم الحواريّ، جرّاء خفوت الحواريّة فيه، وتنزيل الخطاب المصريّ في درجة المقاومة. فالخطاب التركيّ «ينكر الوجود الشرعيّ للآخر، ولا يعترف به، ويهاجم النتائج المترتّبة على وجوده (...). [أمّا]الخطاب المصريّ، فيحاول الدفاع عن نفسه وعن وجوده الشرعيّ، ويرفض مقولات الطرف التركيّ، ويحاور ذلك الصوت بإظهار أخطائه والتحذير من عواقب تبنّيه» (ص: ٣٢٤).

هذه هي الأطر الثلاثة (الإدراكيّ والتواصليّ والحجاجيّ) التي تحرّك فيها الباحث واستند إليها، وهو يدرس لغة النزاع في القضايا الدوليّة ممثّلة في تلك العّينات التي ذكرنا. والحقّ أنّ ما شجّعني على تقديم هذه الرسالة إلى القارئ العربيّ، بعد أن شاركتُ في عضويّة اللّجنة العلميّة التي ناقشتْها، حسناتٌ غير قليلة أكون جاحدا إن لم أشر إلى عدد منها. نعم، إنّ هذه الرسالة مثال جيّد على انفتاح البحث الجامعيّ على المحيط الواسع، وعلى ما يجري في العالم الصغير والكبير من أحداث لم يعد من حقّ الباحث في أقسام اللغة العربيّة أن يغضّ الطرْف عنها، لما يترتّب عليها من تحوّلات سريعة وعميقة في آن معا، إن لم نكن في قلبها أو قريبين منها، فرياحها آتية لا محالة إلينا، وآثارها بالضرورة منعكسة علينا.

نعم، إنّ في إقبال الباحث عبد المجيد الغيلي على دراسة تلك القضايا الدوليّة من منظور تحليل الخطاب، دليلا على أنّه- ومن ورائه أستاذه المشرف الدكتور محمد لطفي الزليطني- من طينة أولئك الباحثين الذين آثروا الإنصات إلى الواقع، والتفاعل مع قضايا العصر والساعة. ولم يكونوا من المرجئة الذين يتوخّون الحذر، ويفضّلون تأجيل الخوض في مثل هذه المغامرة، عملا بمبدأ التريّث الذي ينصّ على أنّ الحدث لا يتهيّأ للنظر والدرس إلاّ بعد أن يمرّ عليه حين من الدهر يكفي لاتّخاذ مسافة الأمان منه. أجل، لم يتلكّأ عبد المجيد الغيلي في أن يكون في قلب عصره، يحاول أن يستوعب ما يدور في العالم من أحداث، ولا يجد سبيلا إلى فهمها أحسن من تلك السبيل التي تعتمد تحليل الخطابات التي تكون بسبب من تلك الأحداث، أو التي ترافقها وتمهّد لها وتبشّر بها. وما من شكّ عندي في أنّ مثل هذه البحوث تسهم في فتح أبواب الجامعة على ما يتعالى في المجتمع من خطابات، وعلى ما يقع خارج أسوار

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -

الجامعة من وقائع، لا نريد من باحثينا أن يكونوا لا مبالين بها؛ بل نحبّ أن يكون لهم في هذا الواقع الجديد موقع ينظرون إلى ما حولهم منه، وكلمة يدلون بها، وحسّ تاريخيّ يؤهّلهم لأن يروا في خضمّ هذا الواقع ما لا يراه غيرهم.

ولا أراني مفرطا في التفاؤل، إن علّقت على هذه الرسالة وما جاء على شاكلتها بعض أمل في فتح بصائر الناس على ما في الخطابات التي يستهلكونها ويتأثّرون بها من أساليب المناورة والتضليل والتلاعب بالعقول، حتّى لا يكونوا من ضحايا تلك الخطابات، ولا يقعوا في فخاخها، ولا يؤمنوا بما جاء فيها إيمانَ العجائز. ولا ريب في أنّ نهوض الباحثين لهذه المهمّة دونه معارف لا بدّ من اكتسابها، ومناهج وأدوات في تحليل الخطاب يجب أن يتزوّد بها الباحث، حتّى لا يقرأ تلك الخطابات بعينين مغمضتين. وأستطيع أن أقول بشيء كثير من الاطمئنان إنّ عبد المجيد الغيلي قد توفّرت له عُدّة من هذه الأدوات لا بأس بها، مكّنته من أن يحلّل عيّنات كثيرة من خطابات النزاع تحليلا لم يخلُ في كثير من المواطن من الدقّة والعمق، ولم نعدم فيه قدرا لا بأس به من تطويع النظريّات التي استقدمها، على النحو الذي يجعلها في خدمة الخطابات التي قلّب النظر فيها.

وما من شكّ عندي في أنّ امتلاك الباحث مثل تلك الأدوات واستعماله إيّاها بإحسان في تحليل خطابات النزاع، ما كانا ليتوفّرا له لولا لغة ثانية، هي الإنجليزيّة. أستطيع أن أقول- وأنا أتابع الباحث في ما يعرض علينا من نظريّات- إنه عاد من أجل فهمها إلى عشرات المراجع الإنجليزيّة، وفي ما يصطفي من ترجمات لعدد كبير من المصطلحات- إنّه يُجيد القراءة بها ويستوعب، بل يهضم ما يقرأ هضما يحوّل في الغالب المعارف التي يطّلع عليها في المراجع الغربيّة إلى مادّة مستساغة، وإلى طاقة عرف كيف يستعين بها في تفجير تلك الخطابات للوصول إلى أطرها الإدراكيّة التي توجّه النزاع، ويتبيّن لنا من خلالها كيف تمّ النظر إليه والتفكير فيه والتعامل معه، وللنفاذ إلى أبرز الاستراتيجيّات التي اعتمدها المتنازعون في هذا النوع من التواصل الذي تتدافع فيه المصالح، وتتباين وجهات النظر بين أطرافه، ويبلغ فيه الصراع أحيانا أشدّه، وللكشف عن أبرز مسالك الحجاج التي توخّاها أطراف النزاع في الاحتجاج لمواقفهم والتمكين لوجهات نظرهم.

- هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً -